و(يونس٢٤)، إذ لم يتناسب معنى اليقين مع السياق العام ولا الموضوعي الذي ورد فيه اللفظ، ولم يظهر في السياق مؤشرات أو دلائل لغوية تسوقنا إلى فهم معنى اليقين.

٣-أن مفعول فعل الظن، يؤدي دورًا كبيرًا في تحديد دلالة الفعل، وأن مؤشرات لغوية أخرى قد تساهم في تكوين فهم دلالة اللفظ متعدد الوجوه.

٤-أن ثمة عناصر غير لغوية تُقاسم السياق اللغوي التأثير في فهم الدلالات وإنتاجها، من هذه العناصر ما اصطلحنا على تسميته السياق العام والسياق الموضوعي.

الشـــكّ:

والشك نقيض اليقين وضده.

وقد استعمل الظن بمعنى الشك أكثر مما استعمل بمعنى اليقين، ولذلك اعتبر الشك هو المعنى الأصلي أو أصل الباب، وهو معنى التعبير الذي يستعمله أبو حيان: «الظن هنا على بابه»، فبابه الأصلي هو الشك.

وفي قولنا «يشك» قد تراجح الاحتمالان، وكادا يستويان في القوة، أما قولنا «يظن» فهو الحسبان، حيث تميل النفس إلى اعتقاد أحد الأمرين، باعتباره الأرجح عند «الظانّ» وهو نفسه مفعول الظن.

لهذا كان المفعول ـ كما رأينا ـ أحد المؤشرات السياقية بالغة الأهمية للمفسر أو قارئ النص، في الاستدلال على الأوجه في تفسير اللفظ.

وقد تشترك مع المفعول مؤشرات أخرى، لا تقل عنه أهمية بل تزيد أحيانًا، كالسياق الموضوعي والسياق العام للنص، وهما أمران غير لغويين، لكنها مؤثرات في اللغة، مكونات لاختياراتها، وثمة مؤشرات أخرى لغوية، كالفاعل، وصفاته، وربما صفات المفعول أيضًا، وهناك الجمل التعقيبية والجمل التفسيرية والتعليلية التي تلي التركيب موضع البحث أو تسبقه.

وهذه المؤشرات إذا قويت إشاراتها ووضحت حتى رقيت إلى درجة القطعية، اعتبرها المفسر أدلّة سياقية، وإلا فما زالت أقرب إلى أن تكون مؤشرات فقط تصلح للترجيح بين وجهين متساويين في القوة أو متفاوتين.